إحالة قضية رافعة الحرم للمحكمة الجزائية السعودية تمهيداً لمحاسبة المتورطين بعد اسدال الستار على لتحقيقات التي استمرت قرابة ثمانية اشهر

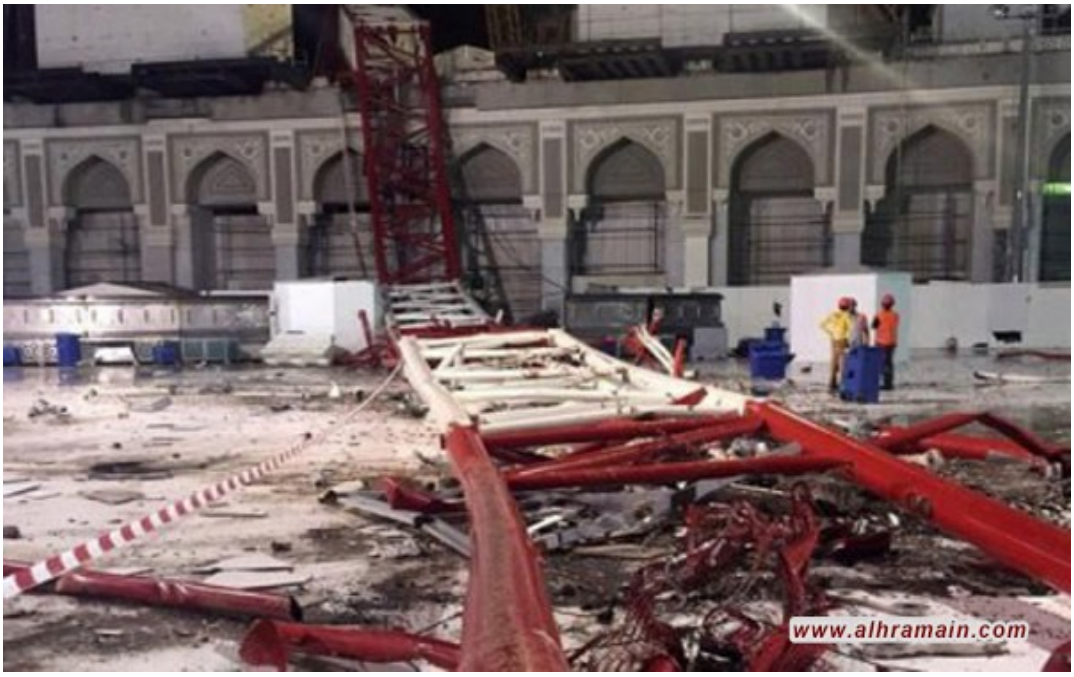

الرياض – (د ب أ) – أحالت هيئة التحقيق والادعاء العام في مكة المكرمة ، غرب السعودية ، ملف قضية سقوط رافعة "الحرم المكي" إلى المحكمة الجزائية بمكة للنظر في التهم الموجهة، ومعاقبة المتهمين ممن تثبت إدانته.

وجاءت إحالة ملف القضية إلى القضاء بعد إسدال الستار على التحقيقات التي استمرت قرابه ثمانية أشهر، وجرى التحقيق فيها من قبل الجهات المختصة، وتضمنت استدعاء عدد من المتهمين في القضية، حيث تم الاستماع إلى أقوالهم وتدوينها في ملف القضية.

ونقلت صحيفة "الرياض" اليوم الثلاثاء عن مصادر لها ، لم تسمها ، قولها إن هيئة التحقيق والادعاء العام في مكة المكرمة انتهت من التحقيق مع المتهمين، وسلمت ملف القضية إلى القضاء للبت فيها، مضيفة أن المحكمة بصدد تحديد أولى الجلسات القضائية لمثول المتهمين خلال الأيام المقبلة بعد درسها من قبل القاضي المكلف بالنظر فيها.

وحظيت التحقيقات بسرية تامة، وسط تكتم كبير على ما ورد في أقوال المتهمين ممن وردت أسماؤهم في الملف، حيث تم الاستماع إلى أطراف القضية كافة قبل إحالتها للمحكمة، وذلك بعد الانتهاء من تحرير لائحة الاتهام الخاصة بالمتهمين في ملف القضية، وتضمنت تهماً لعدد من الأشخاص بينهم مهندسون مقيمون، إضافة لاثنين من المسؤولين تم التحقيق معهما، ويعملان في جهتين حكوميتين في مكة المكرمة.

وأشارت المصادر إلى أن المتهمين أكدوا علاقتهم بالمشروعات في الحرم المكي سواء كان بشكل مباشر، أو

من خلال الإشراف والمراقبة، لافتين إلى أن المتهمين أوضحوا أنهم عملوا بالإجراءات الخاصة بالأمن والسلامة المتبعة في جميع المشروعات الكبرى التي أشرفوا عليها.

ووقعت حادثة سقوط آلة رافعة في الحرم المكي 11 أيلول /سبتمبر 2015 في مشروع توسعة المسجد الحرام في مكة المكرمة غرب السعودية ، وخلفت 107 قتلى وحوالي 238 جريحًا حسب ما أعلن عنه الدفاع المدني السعودي.